

كوا ليسا

يسعى الأميركيون وفقاً لمصادر عسكرية روسية إلى تشكيل قوة برية من عشرين ألف جندي يشترك فيها السعوديون والأترک وباكستان، ومهمتها الاستعداد للتقدم من الحدود التركية باتجاه مناطق سيطرة «داعش» في الرقة والموصل بالتعاون مع البشمركة لاستباق تقدم الجيش السوري نحو هذه المناطق، بعدما ينهي وجود الجماعات المسلحة في شمال سورية، ويربط حلب عبر الطريق الدولي بحماة وحمص، وصولاً إلى دمشق، وفي الطريق إنهاء وضع تدمر، ونقل المصادر الروسية إن الكلام التركي والسعودي عن تدخل عسكري يصب في هذا السياق.

تأجيل أم ترحيل... هل انفرط عقد جنيف؟

◆ سعدالله الخليل

وصفها بأنها تضرب أية أرضية للسير في التوافق وبناء الثقة المعمومة أساساً لدى الطرفين لإدراك الدولة السورية أنّ الفريق المقابل لا يتعدى كونه أسوأ نماذج ناقلي الرسائل الإقليمية للدول المشغلة له من جهة، ولعبة لتمير الوقت من جهة أخرى، لقناعته بأن السير في العمل الجدي سيفقده كامل الامتيازات التي يتمتع بها بادعائه أنه الحامل الأوحد للواء المعارضة، في حين ستكشف المفاوضات هُزلة قدراته التفاوضية وسطحية الطرح السياسي الذي يحمله بدليل تلوحيه بالانسحاب منذ لحظة وصوله من دون أن يقدم أي طرح سياسي أو أوراق ضغط في وجه الفريق المقابل. في أي مفاوضات يُعتبر الانسحاب أضعف الأوراق، فأي ضغط يأمله وفد الرياض من التلويح بالانسحاب فيما الواقع الميداني على الأرض يشهد تقهقر الجماعات المسلحة وتقدم الجيش السوري في جهات درعا وحلب التي أصرّ أتباع الرياض على وقف العملية العسكرية فيها ليأتي فك الحصار عن نبل والزهاء كرمصاص الرحمة التي أصابت جنيف في المعتقل، ودفعت برياض حجاب إلى الظهور في حالة هستيريا وجنون دفعت بالمبعوث الدولي إلى تعليق المباحثات بعد التشاور مع الموفدين الأميركي والروسي.

بالرغم من المبررات التي ساقها وفد الرياض والدول الداعمة له عن عرقلة دمشق مسار المفاوضات، فقد عمدت الحكومة السورية إلى زرع كل الذرائع المتعلقة بشقّ الإنساني بإدخال المساعدات إلى المعضمية وغيرها من المناطق في ريف دمشق، وسبقها إدخال المساعدات إلى الزبداني ومضايا، ما يجعل الأسباب في جانب آخر أخفتها الرياض وفدها، بدليل ما قاله صراحة وزير الخارجية الألماني فرانك فالتر شتاينماير

حسناً فعل المبعوث الدولي إلى سورية ستيفان دي ميستورا بترحيل مباحثات جنيف إلى الخامس والعشرين من الشهر الحالي للتباحث مع الأطراف الدولية والعودة إلى مجلس الأمن لبحث الشأن السوري، فمسار المباحثات والتحضيرات التي سبقتها، والتي أصرّ دي ميستورا على انطلاقها دون أدنى تفاهات وميزرات للانعقاد، لم تدفع أكثر المتفائلين بالملتقى أن يتوقعوا حدوث أي اختراقات للمباحثات في المشهد السوري، فكيف يمكن لمفاوضات أن تأتي أكلها في ظل غموض الأطراف المشاركة فيها عشية الانطلاق.

في مقابل علانية الوفد السوري، بدأ الغموض سمة وفد الرياض، وحين حاول الموفد الدولي تجاوز هذه العقبة قدم إلى الوفد الحكومي لائحة غير مكتملة بأسماء المشاركين، تاركاً للشياطين التفاصيل فتح أبواب التكهّنات حول بقية الأسماء التي لا تترك مجالاً للشك بأنها من الأسماء الخلفية، وإلا لماذا التكتّم عنها؟ وهو ما ضرب مصداقية المفاوضات حول سوريا، وتحاول الشفافية هي أبسط مبادئ المفاوضات الهادفة إلى إيجاد حل لازمة مُركبة ومعقدة بحجم مهامات المسألة السورية. أي اختراقات لمفاوضات تحاول القفز على أدنى التفاصيل الدولية الغائبة حول سورية، وتحاول الضحك على عقول السوريين بالأدعاء بأن ما يجري في جنيف هو حوار سوري - سوري في خضمّ سيل من التصريحات الإعلامية التي يدلي بها صانعو القرار الدولي حول القضية السورية، والتي أقل ما يمكن

الناو: الوجود العسكري الروسي في سوريا وشرق المتوسط يخلّ بالتوازن الاستراتيجي

موسكو: تركيا تنتهك اتفاقية «السماء المفتوحة» بشكل منهجي

سابق بين الطرفين لتفادي حوادث جوية غير مرغوب فيها، ولم تستجب العسكريون الأتراك لطلبات عاجلة من الجانب الروسي، بحسب ما أوضحه أنطونوف، وقال: «وفي نهاية المطاف حدثت يوم 24 تشرين الثاني الماضي العملية الغادرة لإسقاط القاذبة الروسية، ما أدى إلى قتل عسكريين روسيين».

وأعاد المسؤول العسكري الروسي إلى الأذهان أنه بعد إسقاط القاذبة، نشر الجيش الروسي في سوريا مجموعة من وسائل الدفاع الجوي تضمن «الإنذار المسبق بشأن أي مخاطر تهدد الطائرات الروسية وتسمح، في حال اقتضت الضرورة، باتخاذ إجراءات مناسبة بضمان أمن الطلعات».

في غضون ذلك، كشف أنطونوف أن وزارة الدفاع الروسية عرضت على شركائها الغربيين إنشاء مركز استشاري في العاصمة الأردنية عمان من أجل التنسيق بشأن سورية، لكن واشنطن رفضت العرض.

وأضاف أن وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو بادر إلى إجراء مكالمة هاتفية مع نظيره الأميركي أشتون كارتر بهذا الشأن يوم 19 كانون الثاني الماضي، لكن الجانب الأميركي ألح بوضوح إلى أنه لا يرى أي فائدة في ذلك.

وأضاف المسؤول أن وزارة الدفاع الروسية عندما وافقت على توقيع المذكرة الخاصة بأمن التحليقات في سورية مع العسكريين الأميركيين، كانت تعتبر كل المذكرة انطلاقاً لتنسيق دولي في محاربة الإرهاب، إذ عرض الجانب الروسي على شركائه حزمة من إجراءات التعاون، بما في ذلك تبادل المعلومات حول الأهداف الإرهابية في سورية، وفتح قنوات اتصال، وبذل جهود مشتركة لإتقاء الطيارين في حال وقوع كوارث جوية، وأضاف «لكن الأميركيين رفضوا جميع هذه المقترحات الروسية، مبررين موقفهم هذا بأن أهداف روسيا والولايات المتحدة في سوريا مختلفة تماماً».



لم يؤكدوا التزامهم بمذكرة التفاهم الموقعة بين موسكو وواشنطن بشأن ضمان أمن التحليقات في شماء سوريا، موضحاً أن هذا الموقف التركي برز حتى قبل حادثة إسقاط قاذبة «سوي24» الروسية من قبل سلاح الجو التركي يوم 24 تشرين الثاني.

وأعاد نائب وزير الخارجية الروسي إلى الأذهان أن الجانب الأميركي في إطار المذكرة، لم يلتزم بإبلاغ أعضاء التحالف الذي تقوده واشنطن فحسب، وبإلزامهم بأن جميعهم سيوفن بشكل صارم ببنود هذه المذكرة كافة. وبالإضافة إلى ذلك، أقدم الجانب التركي بشكل أحادي على إغلاق «الخط الساخن» الذي تمّ استحداثه في وقت

مكثفة للطيران الحربي المشارك في عمليات مكافحة الإرهاب. وفي تشرين الأول الماضي طلبت انقرة من موسكو، ضرورة تأجيل «بعثة المراقبة الروسية، بحجة إجراء عملية لضمان الأمن».

وأضاف أنطونوف أن الجانب الروسي، استجابة للطلب التركي آنذاك، أجل تحليق المراقبة، لكن الجانب التركي في كانون الأول الماضي منع الطائرة التي أقلت المراقبين الروس من الدخول في جزء من المجال الجوي التركي المحاذي للحدود السورية ومحيط مطار ديار بكر الذي ترابط فيه طائرات حربية تابعة لحلف الناتو. كما ذكر أنطونوف أن المسؤولين العسكريين الأتراك

اعتبر الأمين العام لحلف شمال الأطلسي ينس ستولتنبرغ أن انتهاكات المجال الجوي التركي من قبل الطيران الروسي هي انتهاك لأجواء الحلف.

وقال ستولتنبرغ لدى وصوله إلى اجتماع لوزراء الدفاع في الاتحاد الأوروبي في أمستردام أمس: «تعزيز الوجود والنشاط الروسي في سوريا يؤدي إلى زيادة التوتر وانتهاكات المجال الجوي التركي. هذا خطر وتهديد لحلف الناتو، لأن الحديث يدور حول انتهاكات أجواء الحلف».

كما اعتبر ستولتنبرغ أن الوجود العسكري الروسي في سوريا وشرق البحر المتوسط يخلّ بالتوازن الاستراتيجي.

جدير بالذكر أن وزارة الدفاع الروسية أعلنت أن تركيا لم تقدم أي دلائل تثبت اتهامها للطيران الروسي بانتهاك مجالها الجوي في نهاية كانون الثاني، ولذلك اعتبرت الوزارة الاتهام التركي دعاية لا تقوم على أساس. وفي السياق، وزارة الدفاع الروسية أن تركيا تنتهك اتفاقية «السماء المفتوحة» بشكل منهجي، واصفة هذا الموقف بأنه سابقة خطيرة.

وسبق لأنقرة أن منعت يوم الاثنين الماضي I شباط مجموعة مراقبين روس من القيام بتحليق في سماء تركيا وفقاً لاتفاقية «السماء المفتوحة» الدولية، من دون أن تقدم أي مبررات مقبولة لهذا المنع.

وأوضح أناتولي أنطونوف نائب وزير الدفاع الروسي في تصريحات أمس، أن هذه الحادثة لا تكن أول انتهاك أقدمت عليه انقرة لتلك الاتفاقية الدولية المعنية بضمان شفافية النشاط العسكري.

وقال أنطونوف، إنه بدءاً من شباط عام 2013 حظر الأتراك عمليات المراقبة في السماء فوق مواقع صواريخ «باتريوت»، في جنوب تركيا. وفي عام 2014 ادعى المسؤولون الأتراك باستحالة ضمان أمن التحليقات في مناطق معينة من المجال الجوي التركي، بذريعة طلعات

الأمم المتحدة: احتجاز أسانج إجراء تعسفي وعلى بريطانيا والسويد تعويضه مالياً

وزير خارجية بريطانيا: قرار الأمم المتحدة سخيف



في لندن بمحض إرادته، تفادياً لاعتقاله من قبل السلطات، وقال: «هو يتجنب في الواقع اعتقاله بشكل قانوني باختياره البقاء في سفارة الإكوادور... الاتهام بالانغصاب لا يزال قائماً وهناك أمر اعتقال أوروبي».

ومن ثم لا يزال على بريطانيا التزام قانوني بتسليمه للسويد.

وبدوره، وصف وزير الخارجية البريطاني فيليب هاموند تقرير الأمم المتحدة بأنه سخيف وقال: «أرفض قرار مجموعة العمل هذه. إنها مجموعة مؤلفة من أشخاص عاديين وليس من محامين. جوليان أسانج هارب من العدالة وهو يحتجى من العدالة في سفارة الإكوادور».

وأضاف الوزير البريطاني: «يستطيع الخروج في أي وقت يشاء... لكنه سيواجه القضاء في السويد إذا اختار أن يقوم بذلك. بصراحة هذا تقرير سخيف من مجموعة العمل ونحن نرفضه».

في غضون ذلك، قالت الحكومة السويدية في بيان أن أي قرار يصدر

الأذهان أن قراراتها تعد ملزمة قانونياً بالقدر نفسه الذي تعتمد به على قرارات على القانون الإنساني الدولي. وأوضح أن قرارها بشأن أسانج يعتمد على المادتين 9 و10 في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواد 7 و9 و10 و14 في الاتفاقية الدولية لحقوق المدنية والسياسية.

من جهتها، جددت السلطات البريطانية رفضها للقرار الأممي بشأن أسانج، مؤكدة أنها ملزمة قانونياً ليس بهذا القرار، بل بترحيل أسانج يعتمد على المادتين 9 و10 في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواد 7 و9 و10 و14 في الاتفاقية الدولية لحقوق المدنية والسياسية.

جددت السلطات البريطانية رفضها للقرار الأممي بشأن أسانج، مؤكدة أنها ملزمة قانونياً ليس بهذا القرار، بل بترحيل أسانج يعتمد على المادتين 9 و10 في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواد 7 و9 و10 و14 في الاتفاقية الدولية لحقوق المدنية والسياسية.

جددت السلطات البريطانية رفضها للقرار الأممي بشأن أسانج، مؤكدة أنها ملزمة قانونياً ليس بهذا القرار، بل بترحيل أسانج يعتمد على المادتين 9 و10 في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواد 7 و9 و10 و14 في الاتفاقية الدولية لحقوق المدنية والسياسية.

اعتبرت مجموعة العمل الأممية المعنية بحثيئات ملاحقة مؤسس موقع «ويكيليكس» المختبئ في سفارة الإكوادور أن الأخير تعرض لاحتجاز تعسفي من قبل بريطانيا والسويد، من دون أن توجه إليه تهم رسمية.

ودعت المجموعة في قرار صدر بشكل رسمي من السلطات البريطانية والسويدية إلى الكف عن تجريد جوليان أسانج من حريته الشخصية واحترام حقه في حرية التنقل ومنحه الحق في طلب التعويضات.

وأعدت مجموعة العمل الأممية إلى الأذهان أن أسانج يتعرض في البداية للاحتجاز في سجن بريطاني ومن ثم إقامة جبرية في لندن، قبل أن يُلجأ إلى سفارة الإكوادور في لندن عام 2012، بعد أن خسر استئنافه أمام المحكمة البريطانية العليا ضد قرار ترحيله للسويد، حيث بدأت السلطات تحقيقاً ضدّه للاشتباه بارتكابه جرائم جنسية. ولقد الأمم المتحدة، إلى أنه لم يتم في كل ذلك، لم يتم توجيه تهم رسمية إلى أسانج.

وفي السياق، علق سيونغ-فيل هونغ رئيس المجموعة الأممية لدى الإعلام على قرارها، أن مختلف أنواع التجريد من الحرية الشخصية التي تعرض لها أسانج، تعد شكلاً من أشكال الاحتجاز التعسفي، وشدد على ضرورة وضع حد لهذا الاحتجاز.

ومن الدلائل الأخرى التي تؤكد أن احتجاز أسانج كان تعسفياً، أشارت المجموعة إلى عزله في أثناء احتجازه في السجن البريطاني، ونقص الإذلة في إطار القضية التي رفعتها النيابة العامة في السويد ضدّه.

وأعدت المجموعة الأممية إلى

روسيا لتركيّا:

لسنا في القرن التاسع عشر

◆ د. هدى زرق

تشكل منطقة جرابلس إحدى النقاط الأساسية لعبور الإرهابيين، وتؤكد الاستخبارات والقوات المسلحة التركية أنها ألقت القبض على 960 مسلحاً. بيد أن عمليات تهريب السلاح والمسلحين ما زالت تتم تحت أعين الجنود الأتراك الذين يتساهلون تارة ويتلقون الرشاوى طوراً من مهزبي المسلحين الذين يتمّ احتجازهم ويطلق سراحهم بعد حين. يعمل المهربون في وضع النصار، وتساهم الإدارة المحلية العاملة على الحدود في إدارة هذه العملية. ويؤكد بعض الإعلام التركي أنّ المنظمات غير الحكومية العاملة في تلك المنطقة في جزء من داعش ومعظمها لا يرى أنها إرهابية. وما ادّعاء حزب العدالة والتنمية مواجهة هذا التنظيم سوى عملية إعلامية غير جدية. أما الإتجار بالبشر في تلك المنطقة فهو يشكل دخلاً مربحاً للسكان الذين يقطنون الحدود.

يمكن القول إنّ حدود 98 كلم توفر خدمات العبور لداعش. وفي الليل تتحرك أرتال عسكرية وقوافل تحمل الذخيرة والأسلحة بسرعة إلى منطقة العمليات القتالية من على الحدود السورية لإرسال القوات أو إجلائها من الميدان وسط إيعاز أو تغاض من الحكومة التركية.

في هذا السياق أتى تصريح وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف خلال انعقاد مؤتمر جنيف حول ضرورة وقف تهريب المسلحين والسلاح، كردّ على شرط المعارضة السورية المدعومة من الرياض ووقف إطلاق النار في الشمال السوري من أجل البدء بالحوار. يعتبر رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو الذي زار الرياض مع رئيس استخباراته هاكان فيدان والجنرال خلوصي عكر - الذي ارتدى بزته العسكرية كرسالة تحالف عسكري مع الرياض - أن الشمال السوري هو منطقة نفوذ تركية وأن التقدم العسكري السوري مع حلفائه يعني خسارة كل من السعودية وتركيا. لذلك عمد إلى فرض شرط وقف إطلاق النار مقابل الاستمرار في حوار جنيف بعدما تمّ استبعاد حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري بضغط من حكومته.

تخشى تركيا تعاطف دور الأكراد والدعم الروسي له، إذ تسعى وحدات الحماية الكردية إلى ربط الجيب الذي يقع شمال غربي سورية في عفرين وغرب أعزاز بالمناطق الأخرى التي يسيطر عليها حزب الاتحاد الديمقراطي في شمال سورية.

وفي إطار المعارك الدائرة عبر حوالي 20 ألفاً من التركمان الحدود التركية مع عائلاتهم، ما أغضب العدالة والتنمية التي تحدثت عن تهجير 3 ملايين تركماني، فيما اتضح أنهم بضعة آلاف وأنّ عددهم ليس بالحجم الذي جذبت له وسائل الإعلام التركية المالية. فالوحدات التركمانية التي تمّ تدريبها وتسييمها على فرق وتسميتها بأسماء السلاطين العثمانيين للدفاع عن «الأراضي العثمانية» التي «يحتلها الأجنبي» تعكس رؤية أردوغان الأيديولوجية الذي يتبنى العثمانية الجديدة. لكن معظم هذه المجموعات التركمانية المسلحة، تدور في فلك السلفية الجهادية كالقاعدة والنصرة.

في هذا الإطار، شارك حزب الحركة القومية مع الاستخبارات التركية في عملية تسليم التركمان بعد استرداد الأكراد تل أبيب من داعش. ولم تقتصر المشاركة التركية في هذه الحرب على دعم المقاتلين الأجانب بل تعدتها إلى تجنيد القوميين الأتراك المنتمين إلى اليمين المتطرف الذين يعرفون باسم «الثاب الرمادية»، التي قام أحد أفرادها بقتل الطيار الروسي إثر إسقاط تركيا للطائرة الروسية في 24 تشرين الثاني الماضي.

يقوم حزب العدالة والتنمية بإثارة حساسيات الجمهور التركي ضدّ روسيا باعتبارها احتلالاً، وبيد العدايات العلنية على وسائل التواصل الاجتماعي من أجل الدفاع عن التركمان، فيما يقوم الجناح القومي الإسلامي لاسيما الفراع الشبابي منه بتجنيد الشبان الأتراك.

في يتوان أحمد داود أوغلو عن إثارة حلف الناتو ضد روسيا أثناء انعقاد مؤتمر جنيف، متهماً إياها بخرق الأجواء التركية المحاذية لسورية، لكن القائد العام للناتو اكتفى بتوجيه تحذير إلى الروس بضرورة احترام أجواء الناتو، وقال إنّ على روسيا أخذ الاحتياطات اللازمة من أجل ضمان عدم تكرار الخرق.

في السياق نفسه، حمل أردوغان وهو في طريقه إلى أميركا الجنوبية روسيا العواقب إذا استمرت في مثل هذه الانتهاكات للحقوق السيادية التركية، وغمز من قناة الناتو وربط الموضوع بالسلام الإقليمي. لكنه أكد رغبته بلقاء بوتين الذي لم يتجاوب بحسب قوله في إشارة إلى أنّ تركيا تريد السلام بينما تمنع روسيا في الحرب، واتهمها في الوقت عينه بتسليم حزب العمال الكردستاني بحجة أنّ الأسلحة التي وجدت في مناطق القتال في الجنوب الشرقي من تركيا، هي صناعة روسية. وأثناء لقائه خطاباً في جامعة البيرو اتهم بوتين والأسد بقتل الشعب السوري».

في خضمّ هذه الأحداث اتهمت وزارة الخارجية الروسية، تركيا بخرق معاهدة الأجواء المفتوحة وهي معاهدة تجري تركيا بموجبها رحلات مراقبة عبر المجال الجوي الروسي أربع مرات في السنة، بينما تجري روسيا رحلات المراقبة عبر المجال الجوي التركي مرتين في السنة، إلا أنّ وزارة الخارجية التركية عرقلت تنفيذ الاتفاق بعدما قدمت روسيا طلباً إلى رئاسة الأركان التركية ونالت موافقتها. نفت الحكومة التركية الاتهامات، لكن الامتناع عن تنفيذ الاتفاقية يمكن أن يسبب إجحافاً للناتو وأوروبا في العلاقة مع روسيا.

سمحت هذه العرقلة للقيادة العسكرية الروسية بالتشكيك في نوايا تركيا التي بحسب الروس تحاول إخفاء حشدها العسكري على الحدود التركية تمهيداً لعدوان بري على شمالي سورية، وثابتت موسكو أنّ المدافع التركية شاركت في قصف المناطق الشمالية السورية أثناء المعارك، فيما أعلنت السعودية أنها على استعداد لإرسال قوات عسكرية إلى شمال سورية، الأمر الذي يمكنه إعطاء الأتراك غطاء عربياً للتدخل ضمن قوات التحالف السنية.

يتقلص المدى الحيوي لتركيا فيما يشتدّ الخناق على ما تبقى من حدود مفتوحة على الحدود السورية. لكن أي محاولة تركية للتدخل في سورية تحت ذريعة ضرب وحدات الحماية وجزء من حزب العمال الكردستاني يعتبر بمثابة خرق لسيادة الدولة السورية من قبل دولة عدوة، ما قد يعرض المنطقة لخطر حرب حقيقية.

تملك روسيا غطاءً شرعياً لتدخلها في سورية ما قد يجرح دول الناتو ويظهرها شريكاً في الاعتداء على سيادة دولة عضو في الأمم المتحدة.

فهل يعامر أردوغان الذي لوح بالردّ إذا ما تقدّمت وحدات الحماية الكردية نحو جرابلس؟ وهل تستك واشنطن عن هذا الاحتمال، لا سيما مع وجود خبراء لمساعدة الأكراد في سورية ضدّ داعش؟ أم ستكتفي تركيا بالتلويح والتهديد ورسم الخطوط الحمراء؟